

مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية
The Project of Democratic Transformation and Transition Phases in
the Arab Countries

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي
Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، هنا، الوثائق الخاصة بالحراك الاحتجاجي في لبنان، التي أنتجتها الأطراف الفاعلة فيه، بدءاً من انطلاقة الاحتجاجات اللبنانية في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عقب إعلان الحكومة نيتها فرض ضرائب جديدة على الاتصالات عبر واتساب والتطبيقات المشابهة. ونقف، في هذا العدد، عند نشر الوثائق الخاصة في الفترة تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، على أن نستكمل في الأعداد المقبلة، نشر الوثائق اللاحقة.

كلمات مفتاحية: لبنان، احتجاجات، استقالة.



Keywords: Lebanon, Protests, Resignation.

الوثيقة (1)

رئيس الوزراء سعد الحريري يطلب مهلة 72 ساعة لإحداث إصلاحات

← Thread



Saad Hariri ✓
@saadhariri

الناس اعطتنا أكثر من فرصة من ٣ سنين. أول مرة وتاني مرة وتالت مرة وعاشر مرة. نظرونا نعمل شي، ونبلس الإصلاح ونقلع بالمشاريع ونفتح مجال الشغل للشباب والصبايا، لكن الكل قاعد ومرتاح على وقتو وهمو كيف يسجل نقاط بملاعب الآخرين.

Translate Tweet

8:45 PM · Oct 18, 2019 from Lebanon · Twitter for iPhone

95 Retweets and comments 305 Likes



Saad Hariri ✓ @saadhariri · Oct 18, 2019
Replying to @saadhariri

عاطي نفسي وقت كثير قصير، اما شركاءنا بالتسوية، وبالحكومة، بيعطوا جواب واضح وحاسم ونهائي، بيقتنعني أنا، وبيقنع اللبنانيين، والمجتمع الدولي، وكل يللي عم بيعبروا عن الغضب بالشارع اليوم، إنو فيه قرار من الجميع للإصلاح ووقف الهدر والفساد، او بيكون الي كلام آخر.

117

180

791



Saad Hariri ✓ @saadhariri · Oct 18, 2019

برجع بقول مهلة قصيرة جدا، ولازم هالكلام يكون واضح للجميع. وإذا السؤال شو المهلة: #٧٢ساعة

جهة الإصدار: رئيس الوزراء اللبناني السابق، سعد الحريري.

المصدر: حساب سعد الحريري، تويتر، 2019/10/18، شوهد في 2020/8/28، في: <https://bit.ly/3g1taKb>

الوثيقة (2)

بيان حركة أمل ينحاز إلى مطالب المحتجين

"إن ما يجري اليوم من تحركات شعبية وتحت عناوين محقة، انطلاقاً من معاناة الناس وآلامهم وحقوقهم الطبيعية، إننا في حركة أمل نؤكد على وقوفنا إلى جانب المطالب المشروعة، والتي كانت قد دعت الحركة إلى تحقيقها بمناسبات متعددة سواء لجهة إعداد الموازنة أم لجهة تنفيذ الورقة الإصلاحية، والدعوة إلى إعلان حالة طوارئ اقتصادية.

لقد كانت الحركة على الدوام ضد فرض الضرائب والرسوم على المواطنين، خاصة الفئات الشعبية، وانطلاقاً من موقفنا المبدئي بالحفاظ على حقوق الناس، تدعو حركة أمل إلى التنبه من تسلل أدوات مشبوهة لحرف التحركات المطالبة عن مسارها الصحيح".

جهة الإصدار: حركة أمل.

المصدر: صفحة مكتب الخدمات المركزي لحركة أمل، فيسبوك، 2019/10/19، شوهد في 2020/8/13، في: <https://bit.ly/35o99eZ>

الوثيقة (3)

بيان للجيش اللبناني ينحاز فيه إلى مطالب المحتجين

بيان حول التحركات المطالبة للمتظاهرين

السبت، 19 تشرين الأول 2019

صدر عن قيادة الجيش - مديرية التوجيه البيان الآتي:

تدعو قيادة الجيش جميع المواطنين المتظاهرين والمواطنين بحقوقهم المرتبطة مباشرةً بمعيشتهم وكرامتهم إلى التعبير بشكلٍ سلميّ وعدم السماح بالتعدي على الأملك العامة والخاصة، وإذ تؤكد على تضامنها الكامل مع مطالبهم المحقة، تدعوهم إلى التجاوب مع القوى الأمنية لتسهيل أمور المواطنين.

المصدر: موقع الجيش اللبناني، 2019/10/19، شوهد في 2020/8/13، في: <https://bit.ly/347pTGO>

الوثيقة (4)

بيان استقالة نائب رئيس الوزراء اللبناني

بيروت في 2019/10/20

- جانب فخامة رئيس الجمهورية، العماد ميشال عون المحترم
- جانب دولة رئيس مجلس الوزراء، السيد سعد الدين الحريري المحترم

كتاب إستقالة

بعد التحية والإحترام،

جنبت بموجبه أتقدم من حضرتكما باستقالتي من الحكومة كنائب رئيس مجلس الوزراء، متمنياً
لكما التوفيق.

مع خالص الإحترام والتقدير



غسان حاصباني

جهة الإصدار: غسان حاصباني، نائب رئيس الوزراء اللبناني.

المصدر: صحيفة اللواء اللبنانية، 2019/10/22، شوهد في 2020/8/15، في: <https://bit.ly/2RqTfbT>

الوثيقة (5)

أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله يرفض استقالة رئيس الحكومة

حذّر الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله، اليوم السبت، من خطر انفجار شعبي في لبنان، مشدداً على أنه على المسؤولين أن يقتنعوا بأنّ الناس لم تعد تحتل رسوماً وضرائب جديدة. يأتي ذلك فيما يستعدّ اللبنانيون لجولة تظاهرات جديدة، عصر اليوم. وقال نصرالله، في ذكرى أربعين الإمام الحسين، في بعلبك: "هناك أزمة ثقة عميقة جداً بين الشعب اللبناني والدولة بكل مكوناتها"، مؤكداً أنه "إذا ذهبنا إلى إجراءات صادقة وحقيقية، فسندافع عنها جميعاً ولو كانت قاسية، وسنحمي الإصلاحات ولو كانت قاسية، لأنّ عليها يتوقف مصير بلدنا". ويأتي كلام نصرالله في وقت تشهد فيه شوارع العاصمة اللبنانية بيروت ومناطق عدة في لبنان، تظاهرات، رفضاً لرفع الضرائب والحالة الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد.

وعلق نصرالله على مطالب المتظاهرين بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، قائلاً: "نحن لا نؤيد استقالة الحكومة الحالية، فالبلد وقته ضيق، ونحن لا نمتلك ترف تشكيل حكومة جديدة، سيأخذ تشكيلها سنة أو سنتين"، موضحاً أنّ "الحكومة الجديدة إذا كانت سياسية فستمثل فيها القوى السياسية عينها". واعتبر أنّ حكومة التكنوقراط في الوضع الذي نحن فيه لا يمكن أن تصمد أسبوعين، مشيراً إلى أنّ القوى التي تطالب بهذا حكومة هي أول من سيقوم بإسقاطها. ودعا نصرالله إلى أن تستمرّ هذه الحكومة بروح جديدة ومنهجية جديدة، وإلى أخذ العبرة مما جرى خلال هذين اليومين على مستوى الاحتجاج الشعبي.

وبشأن الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة، اعتبر الأمين العام لـ"حزب الله" أنّ هذه الانتخابات ستأخذ أشهراً، وسندخل في دهايز قانون الانتخاب والمزيد من الإنفاق الانتخابي، في وقت أنّ المجلس النيابي عينه سيعود، على حدّ تعبيره، داعياً إلى عدم إضاعة الوقت في انتخابات نيابية مبكرة أو حكومة سياسية جديدة أو حكومة تكنوقراط.

وتحدّث عن التظاهرات، مؤكداً أنه لا يقف أي حزب أو تنظيم أو سفارة أجنبية وراءها، لافتاً إلى أنّ الناس غضبوا بعد المؤتمر الصحافي لوزير الإعلام، معتبراً أنّ قضية الـ"واتساب" قصمت ظهر البعير.

ووجه نصرالله ما وصفها بـ"نصيحة" للمتظاهرين، قائلاً: "ما أنجزتموه خلال يومين كان مهماً جداً على مستوى التأثير في الوعي واللاوعي لدى المسؤولين، وإذا قررتم أن تستمروا، ومن أجل أن تنجحوا، يجب أن تفصلوا حراككم عن الأحزاب السياسية التي ركبت موجتكم وحركتكم أمس". وكان رئيس الحكومة اللبنانية، سعد الحريري، أمهل شركاءه في الحكومة، أمس الجمعة، 72 ساعة للتوصل إلى حلّ، والمضي قدماً في ما تمّ الاتفاق عليه من "إصلاحات" داخل الحكومة، وإلا "فسيكون له كلام آخر"، ملوّحاً بذلك بالاستقالة.

وقال الحريري، في كلمة قصيرة جاءت ردّاً على التظاهرات الواسعة التي تشهدها البلاد: "البلد يشهد ظرفاً عصبياً غير مسبوق، وجع اللبنانيين وجع حقيقي، أحس به وأعترف به، وأنا مع كل تحرك سلمي للتعبير عنه، لكن المهم هو كيفية معالجته، لأن هذه هي المسؤولية التي كلفنا بها الشعب اللبناني".

ويسود هدوء حذر العاصمة اللبنانية بيروت، اليوم السبت، بعد ساعات طويلة من الاحتجاجات التي تخللتها مناوشات مع قوات الأمن، وسط دعوات من ناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى استئناف التظاهر، في وقت تستمرّ فيه الاحتجاجات في مناطق عدة. وفرقت قوات الأمن اللبنانية، مساء الجمعة، مظاهرات حاشدة، وأخلت ساحة رياض الصلح، قرب مقرّ رئاسة الحكومة في بيروت، من المحتجين، قبل أن يبدأوا بالعودة التدريجية إليها اليوم السبت.

الوثيقة (6)

بيان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يدين استخدام العنف ضد المتظاهرين ويجدد الدعوة للإضراب

بيان صادر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

لليوم العاشر على التوالي تستمر التحركات الشعبية في مواجهة سياسة هذه السلطة الفاسدة في الإفكار والتجويح.

وتستمر هذه السلطة بالأساليب الملتوية وتستعمل جميع الطرق للالتفاف على هذا التحرك الشعبي العام من خلال هجوم البلطجة يومياً على المعتصمين والمتظاهرين السلميين ومرة أخرى من خلال التخوين وإلفاق التهم عليهم بالتعامل مع السفارات والتبعية للخارج. ونذكر إن هذه التحركات والتظاهرات هي نتيجة الفقر والوجع وعدم العيش بكرامة في البلد.

إن الاتحاد الوطني إذ يدين ويستنكر بقوة الهجوم الوحشي من قبل مجموعة بلطجة الأمر الواقع التي يتعرض لها المعتصمون في عدة ساحات في جميع المناطق.

وندين الاعتداء على المعتصمين والمتظاهرين في ساحة رياض الصلح أمس والذي أدى إلى إصابات مباشرة ومن بينهم أعضاء ورفاق من الاتحاد الوطني وتكسير الخيم بطريقة وحشية.

إن الاتحاد الوطني يحمل المسؤولية إلى هذه السلطة الفاسدة لعدم استماعها إلى صوت الناس المتظاهرين وإلى عدم الأخذ بمطالبهم بالشروع فوراً إلى استقالة الحكومة والعمل على تنفيذ المطالب المحقة.

وعليه، نحدد الدعوة إلى الاستمرار والمشاركة بالإضراب العام والتحركات الشعبية في جميع المناطق.

كما نطالب الأجهزة الأمنية على حماية أمن وسلامة المتظاهرين سلمياً وكما نطالب بوقف التحريض على المتظاهرين للتعبير عن رأيهم بحرية.

بيروت في 2019/10/26

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

المصدر: صفحة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان - Fenasol، فيسبوك، 2019/10/26، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/3bIXFnL>

الوثيقة (7)

بيان تجمع مهنيات ومهنيين يدعو للانضمام للانتفاضة

لبنان ينتفض!

تجمع
مهنيات
ومهنيين

نحن تجمع مهنيات ومهنيين من قطاعات مختلفة. نعلن أننا جزء فاعل من انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩. في وجه الطبقة الحاكمة منذ الطائف ونظامها السياسي ونموذجها الاقتصادي، التي أثبتت عجزها عن إدارة الدولة وأوصلتنا إلى الانهيار والافقار، رغم التحذيرات المتكررة.

ومع استمرار انتفاضتنا وتصاعدها، نعلن عدم ثقتنا بالسلطة القائمة، ونرفض كل سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية والخدمية. كما نرفض كل أشكال الاقصاء والتمييز التي تمارسها هذه السلطة بحق النساء والفئات المهمشة.

اننا نضم جهودنا إلى جهود شعبنا من أجل التغيير الديمقراطي وبناء الدولة العلمانية على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.

انطلاقاً من هذه المبادئ، ندعو جميع المهنيات والمهنيين للانخراط في هذا التجمع، والمشاركة الكثيفة في كل مبادئ الانتفاضة لبحث النقابات والروابط على الانضمام إلى الانتفاضة من دون تردد.

تجمعات من مستقلات ومستقلين من المهن التالية:

- مهن صحية:
 - طب
 - طب اسنان
 - صيدلة
- هندسة
- محاماة
- العمل الاجتماعي
- أساتذة جامعات
- صحافة
- اقتصاد
- سينما
- كتابة

٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة تجمع مهنيات ومهنيين، فيسبوك، 2019/10/28، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/2FjKRIq>

الوثيقة (8)

بيان للقاء النقابي التشاوري يؤكد استمرار الانتفاضة حتى تحقيق مطالبها

اللقاء النقابي التشاوري

يدين الاعتداءات على المتظاهرين السلميين

ويؤكد استمرار الانتفاضة حتى تحقيق مطالب الشعب اللبناني

عقد اللقاء النقابي التشاوري اجتماعاً استثنائياً له في مركز الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، من أجل بحث التطورات المتعلقة بالانتفاضة الشعبية، في اليوم الـ 13 على انطلاقتها، ووجه المجتمعون تحية إلى الشعب المنتفض رفضاً لكل سياسات السلطة المالية والاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى الانهيار على جميع المستويات.

وبعد أن أدان المجتمعون الاعتداءات الهمجية على المتظاهرين السلميين في مختلف ساحات الاعتصام في العاصمة بيروت وبقية المناطق، دعوا المعتصمين للرد على هذه الاعتداءات بالمزيد من الإصرار على متابعة الانتفاضة حتى تحقيق المطالب التي انطلقت على أساسها؛ وخلص المجتمعون إلى ما يلي:

- استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية من خارج التركيبة السياسية الحاكمة وبصلاحيات استثنائية، مؤلفة من شخصيات مشهود لهم بالوطنية والنزاهة والكفاءة، من مهامها:

- وضع خطة اقتصادية وطنية لإخراج الوطن من كوارث السياسات المالية والهندسات النقدية التي دمرت الاقتصاد الوطني وتدفع أكثرية الفئات الاجتماعية أمان تلك السياسات، والتي رهنت الاقتصاد الوطني لحكم المصارف ولوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

- وضع قانون انتخابات قائم على النسبية وخارج القيد الطائفي وخفض سن الاقتراع إلى سن 18.

- تجميد خدمة الدين العام المتوجبة على الدولة لصالح المصارف لمدة خمس سنوات.

- استعادة الأموال العامة المنهوبة كافة ومحاكمة ناهيها. واتخاذ إجراءات سريعة لمنع إخراج الودائع من لبنان.

- رفض بيع المرافق العامة للدولة، ووضع خطة لتطوير القطاع العام وإصلاحه.

- رفع السرية المصرفية عن حسابات جميع الوزراء والنواب والمسؤولين بموجب قانون وإجراءات تنفيذية.

- رفض السياسات الضريبية المفروضة على الشعب اللبناني من قبل السلطة السياسية ووضع ضرائب تصاعدية على الودائع المصرفية الكبيرة وعلى أرباح المصارف والشركات العقارية والمالية الكبرى.

وأقر المجتمعون التوجه إلى النقابات والاتحادات العمالية ونقابات المهن الحرة وكل المنظمات ذات المصلحة الحقيقية في التغيير، ودعوتها للقاء بهدف توحيد المطالب وأشكال التحرك وكيفية تفعيل مشاركتها في الانتفاضة. وأعلنوا أن مراكز الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في بيروت والمناطق ومراكز الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان في الأشرفية وأقضية المتن وبعبدو وكسروان وجبيل والبترون مفتوحة أمام العمال والمستخدمين.

كما أقر المجتمعون عقد مؤتمر صحفي يوم الخميس الواقع فيه 31 تشرين الأول 2019 الساعة 12.00 ظهرًا، في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

بيروت في 2019/10/29

جهة الإصدار: اللقاء النقابي التشاوري.

المصدر: صفحة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان - Fenasol، فيسبوك، 2019/10/29، شوهدي في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/3k4s1Uv>

الوثيقة (9)

استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري

← **Tweet**

 **Saad Hariri** ✓
@saadhariri

أنا طالع الى قصر بعيدا لتقديم استقالة الحكومة تجاوباً مع الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا الى الشارع #لبنان_أولاً #سعد_الحريري #لبنان_ينتفض

5:05 PM · Oct 29, 2019 · Twitter Web App

6.1K Retweets 1.1K Quote Tweets 28.4K Likes

🗨️ ↻️ ❤️ ↗️

المصدر: حساب سعد الحريري، تويتر، 2019/10/29، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/2DMY00R>

← **Tweet**

 **Saad Hariri** ✓
@saadhariri

لكلّ الشركاء في الحياة السياسية مسؤوليتنا اليوم هي كيف نحمي #لبنان وننهض بالاقتصاد فهناك فرصة جديّة يجب ألاّ تضيع وأضع استقالتي بتصرف رئيس الجمهورية وكلّ اللبنانيين #لبنان_أولاً #سعد_الحريري #لبنان_ينتفض

5:07 PM · Oct 29, 2019 · Twitter Web App

979 Retweets 86 Quote Tweets 8.2K Likes

🗨️ ↻️ ❤️ ↗️

المصدر: المرجع نفسه، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/33i6qRI>

← **Tweet**

 **Saad Hariri** ✓
@saadhariri

أضع استقالتي بتصرف رئيس الجمهورية والمناصب "بتروح وبتجي والمهم كرامة وسلامة البلد" و"ما في حدا أكبر من بلدو" #لبنان_أولاً #سعد_الحريري #لبنان_ينتفض

5:08 PM · Oct 29, 2019 · Twitter Web App

8.5K Retweets 1.6K Quote Tweets 41.5K Likes

🗨️ ↻️ ❤️ ↗️

المصدر: المرجع نفسه، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/2Fg6Xf4>

الوثيقة (10)

بيان تجمع مهنيات ومهنيين يدعو إلى تظاهرة

بيان تجمع مهنيات ومهنيين

الدعوة الى مظاهرة يوم الخميس

للمرة الثالثة قامت مهنيات السلطة باجتياح ساحتي الاعتصام في رياض الصلح والشهداء، بشكل همني، من اجل ترهيب الانتفاضة واجبار الناس على إخلاء الساحات.

لقد فشل هذا الهجوم بسبب اصرارنا على الصمود، وتأكيد مطلبنا بإسقاط النظام الطائفي الأوثقراطي الذي يهب البلاد وافقر اللبنانيات واللبنانيين.

إننا ندعوا نفاعس القوى الكفنية عن حماية المواطنين والمواطنين. ونطالبها بالقيام بواجبها. كما نطالب النهاية العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المعتدين.

إن استقالة الحكومة هي النتيجة الأولى لثلاثة عشر يوماً من التظاهر والاعتصام والصمود ومقاومة جيروت السلطة.

يؤكد تجمع مهنيات ومهنيين، الذي نشأ في قلب الانتفاضة، على أن مسيرة النضال مستمرة، وأن إستقالة الحكومة ليست سوى خطوة على طريق التغيير.

ستكون غداً في الساحات كلها، كي نتابع الضغط من أجل تشكيل حكومة مدنية انتقالية لا تتمثل فيها أحزاب السلطة ونحطى بثقة الشعب، وتتخذ إجراءات فورية لحماية المجتمع من المخاطر الاقتصادية التي تهدده.

يدعو تجمع مهنيات ومهنيين الى مظاهرة حاشدة يوم الخميس ٣١ تشرين الأول الجاري، تنطلق في الساعة الثالثة من بعد الظهر من امام مصرف لبنان وتتجه الى ساحة رياض الصلح.

الشعب سينتصر!

تجمعات من مستقلات ومستقلين من المهن التالية:

- مهن صحية:
- طب
- طب اسنان
- صيدلة
- هندسة
- محاماة
- العمل الاجتماعي
- أساتذة جامعات
- صحافة
- اقتصاد
- سينما
- كتابة
- تمثيل

٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة تجمع مهنيات ومهنيين، فيسبوك، 2019/10/29، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/3m7VcYy>

الوثيقة (11)

بيان رئيس حركة أمل اللبنانية يطالب بالإسراع لتشكيل الحكومة

← Tweet

حركة أمل
@harakatamal

#الرئيس_بري "البلد لا يحتمل المزيد من المتاعب والمخاطر
إقتصادياً ومالياً، و أجزم أن الوحدة والإنفتاح والحوار بين بعضنا
البعض كلبنانيين يجب ان تسود المرحلة المقبلة"

Translate Tweet

4:33 PM · Oct 30, 2019 · Twitter for iPhone

27 Retweets and comments 87 Likes

المصدر: حساب حركة أمل، تويتر، 2019/10/30، شوهد في 2020/8/23، في: <https://bit.ly/2Zk7seX>

← Tweet

حركة أمل
@harakatamal

#الرئيس_بري "نطالب بالاستعجال بتأليف الحكومة وفتح
الطرقات و نحذر من فقدان الأمل بالأمن في لبنان، و نخشى من
الضغوط الدولية إبتداءً من اليوم"

Translate Tweet

4:34 PM · Oct 30, 2019 · Twitter for iPhone

39 Retweets and comments 112 Likes

المصدر: المرجع نفسه.

الوثيقة (12)

بيان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

بيان صادر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً في اليوم العشرين على انطلاقته الانتفاضة الشعبية الوطنية

برئاسة كاسترو عبدالله ، وتوقف المجتمعون أمام تغييب السلطة السياسية حيال مطالب الانتفاضة، وخصوصاً بعد استقالة الحكومة منذ أسبوع.

والمستغرب أن فخامة الرئيس وبعد مرور أكثر من أسبوع على استقالة الحكومة لم يقيم بالاستشارات السياسية والنيابية الملزمة حتى يتم ملاقة أهداف الانتفاضة في تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة انتقالية تعمل من أجل وضع الآليات اللازمة لاستعادة الأموال المنهوبة بالإضافة إلى وضع دراسة لقانون انتخابي ديمقراطي على إجراء انتخابات نيابية مبكرة. مع البدء بوضع سياسة اقتصادية وطنية منتجة، وتفعيل القضاء لمحاسبة الفاسدين.

ووضع إجراءات حازمة للحد من فلتان الأسعار واستغلال الأوضاع لزيادة السلع الاستهلاكية.

وكما يؤكد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مطالبته بالإسراع في تشكيل الحكومة والبدء في المعالجة الجدية للوضع الاقتصادي والعمل على تخفيف وطأة هذه الأزمة.

كما يؤكد الاتحاد الوطني على مطالبه من الحكومة الجديدة والمجلس النيابي الإسراع في عملية تعديل التشريعات وخاصة قانون العمل اللبناني، وقانون الضمان الاجتماعي وقانون مجالس العمل التحكيمية لتعميمه على الأفضية.

كما يطالب بإلغاء المرسوم الذي يحدد المؤسسات الأكثر تمثيلاً ويطالب بدعوة لجنة المؤشر بعد تشكيل الحكومة، وضم الاتحاد الوطني وممثلي القطاع العام إلى هذه اللجنة.

كما يطلب من كافة القوى النقابية الانخراط في عملية المواجهة، ويدعوهم للمشاركة في هذه العملية لتعزيز جبهة القوى الشعبية التي لا بد أن تفرض التغيير على هذه السلطة في القضايا التي تهم المواطنين وخاصة العمال والفئات الشعبية.

وعليه يؤكد الاتحاد الوطني الاستمرار في الاعتصام في ساحة رياض الصلح وفي كل الساحات، ويدعو العمال والمستخدمين للاستمرار في المواجهة الشعبية والمشاركة الشعبية وبكافة الأشكال المشروعة حتى يتم تحقيق المطالب المعيشية.

بيروت في: 2019/11/5 الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol

المصدر: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان Fenasol، فيسبوك، 2019/11/5، شوهد في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/2lF731g>

الوثيقة (13)

بيان لتجمع مهنيات ومهنيين يدعو لإغلاق البرلمان

10 تشرين الثاني 2019
تجمع
مهنيات
ومهنيين

بيان لتجمع مهنيات ومهنيين:

لهذه الأسباب ندعو
لإغلاق البرلمان في 12 تشرين الثاني

دعا المجلس النيابي لعقد جلسة لشرعية يوم الثلاثاء المقبل الموافق 12/11/2019، لمناقشة عدد من المقترحات بمراجعة متأنة لجدول أعمال جلسة مجلس النواب، نلاحظ أنه يفتقر إليها طابع «البروباغندا» من خلال استخدام عناوين جذابة خاطئة من المضمون (مكافحة الفساد- ضمان الشفوعة، وغيرها) وذلك بفرض الاستعلاء للحل مقابل استهزاء واضح إزاء الأولويات التي تفرضها الأزمة المالية والاقتصادية كما تتضمن الجلسة بنوداً خطيرة كقانون العفو العام.

تعبيراً لثقتك، نبدي الملاحظات والتحفظات الآتية:

1- أن جدول أعمال مجلس النواب خلا من أي إشارة إلى أي من الأولويات الحقيقية والقاسية التي تفرضها الظروف الراهنة: فإين هي مشاريع واقتراحات القوانين التي من شأنها إخراجنا من الأزمة السياسية والانهيار المالي والاقتصادي الذي نشهده على كافة المستويات؟ جاء جدول الأعمال خالياً من أي تدبير أو إجراء يعزز الحماية الاجتماعية ويضمن من أن احتياجات العمالة الصعبة تستخدم في القطاعات الحيوية كالطبابة والحدائق الأساسية في ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي الضاعط.

2- من المقترحات الواردة على جدول الأعمال- اقتراح قانون إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الجرائم المالية. هذا الاقتراح المقدم في 2013 برمي إلى إنشاء محكمة استئنافية مكونة من سبعة أعضاء كلهم مهنيون من قبل المجلس النيابي وهي لهيئات يُرَجَّح حصولها وفق آليات المحاسبة وفيما تتولى هذه المحكمة النظر في القضايا المالية من دون إمكانية استئناف أحكامها، فإن إحالة الدعاوى إليها يتم حصراً من خلال 10 نواب والنائب العام التالي أو ديوان المحاسبة أو هيئة التفتيش المركزي. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى إنشاء محكمة غير مستقلة لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة. مما يمهّد إلى الحدّ من إمكانية مكافحة الفساد أكثر مما يمهّد لحاسبته. وفي مقابل ذلك، لا نجد أي إشارة في جدول الأعمال إلى اقتراح القانون الموعد بضمّن استغلال القضاء والذي يهين علماً أمام لجنة الإدارة والمعدل.

3- أما اقتراح قانون العفو العام فهو يؤشر إلى انهيار حقبة النظام القانوني برمته. فبما كان ينتظر أن يصدر قانون عفو عام لمعالجة قضايا سياسية أو مظالم اجتماعية محددة، فإنه جاء شبه شامل وعلى نحو يخلو من أي مبرر. فوفق المقترح - العفو (أي محو الجريمة) هو للبدأ فيما أن الملاحقة هي الاستثناء. بمعنى أن جميع الجرائم تكون مشمولة به إلا ما استثني منه بنص صريح. وعدا عن أن هذا الأمر يؤدي عملياً إلى توسيع العفو لجلالات لم يثبت المشرع أي غاية مشروعة لإعفاها كالجرائم الضرائبية والجرائم البهنية (تلوث الأنهار، وتلجير الجبال، والكسارات، وسائر الجرائم للشمولية في قوانين البيئة والماء والهواء، والتلغابات ولحميات مع ما يخللها من أعمال فساد) وجرائم التهويل والتعذيب والعتف الأسي- وجرائم ديوان للحاسبة والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والتعدي على الحقوق المدنية، وتفاعس الموظفين عن الإعلام عن الجرائم المرتكبة والمعروفة منهم. فإن من شأنه أن يؤدي إلى توسيع العفو في أي لحظة من خلال شطب سطر أو جملة خلال مناقشات الهيئة العامة. وعليه، يتبدى واضحاً أن قانون العفو ينعج تحت شعار رفع المظلومية عن بعض الفئات، إلى رشوة عدد كبير من المواطنين موضوع الملاحقة ولو على حساب مواطنين آخرين هم المحني عليهم، وأنه يأخذ في العديد من مواد طابع العفو الذاتي. كل ذلك من دون مبرر، وبغاب أي إصلاحات للمستقبل أو لتهيأ العدالة. في موقف يعكس الاستهتار بقدر ما يعكس الديماغوجيا.

4- أما الاقتراح الثالث الذي يندرج أيضا في إطار البروباغندا، فهو الاقتراح الذي يتم تظهيره على أنه يؤدي إلى رفع للجسوانات إلا أنه، ومراجعة سبغته الأخيرة، يتبين أنه مجرد تجميل للجسوانات التي عاد الاقتراح نفسه ليكرسها. فجل ما نص عليه الاقتراح هو إلزام الإدارة بمهلة ليجب الاذن أو إعطائه. وكذلك النائب العام التمييزي في حال التلمن برفض الإذن أمامه. وعليه، تبقى الجسوانات هي المبدأ وسبق النائب العام التمييزي هو المرجع الوحيد للتلمن في قرارات رفض إعطاء الإذن والتفتكير. كان واضعوا قانون أصول المحاكمات الجزائية سعوا في 2001 إلى إناطة هذه الصلاحية بمحكمة استئناف بيروت على أساس أنها تشكل مرجعا قضائياً تتوفر فيه شروط الجهاد والمحاكمة العادلة. إلا أن هذا الاقتراح سقط بضيق من النائب العام التمييزي آنذاك عدنان عضوم.

5- أما الاقتراح الذي قدم على أنه لضمان الشهوخة فبظهير أنه عبارة عن مشروع قانون يرقد في أنراج المجلس النيابي منذ 2004 وهو يقتصر على الأشخاص المضمونين أو الذين يتصبون إرادياً إلى صندوق الضمان الاجتماعي من بين الذين ما تزال لديهم مدة كافية قبل بلوغ سن التقاعد، بمعنى أنه لا يفيد أباً من المواطنين والمواطنات الآخرين الذين هم حالياً في زمن الشهوخة. هذا فضلاً عن أنه يتم تسويقه الآن في ظل أزمة مالية خانقة، فيما أن المجلس النيابي كان حاد عنه حين كانت لدى الدولة موارد كافية.

وعليه، يظهر بوضوح أن جلسة المجلس النيابي ستعاجل المسائل الحيوية الأكثر إلحاحاً، فيما لمع بالاقتراحات الدعائية والتي ترشح عن مخاطر اجتماعية كثيرة. وتبعاً لذلك، نضم أصواتنا للداعين إلى وجوب إلغاء هذه الجلسة لتعاضدنا مع المصالح الوطنية العامة.

وأخيراً واذ نذكر بوجوب الدعوة الفورية للاستشارات النيابية، داعين السلطة المسببة بجميع مكوناتها للكف عن المعاطلة والتزلف والعدول عن أساليب المحاسن كتابة والتسويات الهشة وتكليف حكومية إنفاذ مستقلة عن المنظومة السياسية والاقتصادية الحاكمة منذ انتهاء حرب 1975-1990. تنولي إدارة المرحلة الانتقالية.

المجموعات التي تبنى هذا البيان:

- تجمع مهنيات ومهنيين
- المفكرة القانونية – Legal Agenda
- بيروت مدينتي
- نواة للمبادرات القانونية- SEEDS for Legal Initiatives
- كلنا إرادة – Kulluna Irada
- تجمع أساتذة مستقلين في الجامعات
- التيار النقابي المستقل
- نقابة الصحافة البديلة
- حقوقيات وحقوقيون
- نقابتي للمهندسة والمهندس

الوثيقة (14)

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين يدعو لإضراب عام

رفضاً لسياسة المماثلة وسياسة التقاسم والتحصص، وبعد مرور 25 يوماً على الانتفاضة الشعبية، نتفاجأ بعدم تكليف رئيس للحكومة وبان المجلس النيابي يعمل لإقرار قانون العفو العام، هذا القانون الذي يحمل في طياته صفقة للعفو عن ناهبي المال العام والفاستين والمعتدين على الأملاك العامة البحرية والنهرية وناهبي أموال الضمان الاجتماعي، والأخطر بأنه سيمرر العفو عن العملاء الذين خدموا العدو الصهيوني وارتكبوا بحق الأسرى والمعتقلين أشنع أنواع التعذيب.

إن الاتحاد الوطني يحذر من التآمر مجدداً على الطبقة العاملة ومن ذر الرماد في العيون من خلال بعض القوانين التي لا تفي بالمطالب. إن أولويات الحراك الشعبي ومطالبه هي إقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين، وتشكيل حكومة مستقلة تعمل على حل الأزمة الاقتصادية وخلق فرص عمل وتعزيز دور القطاع العام بدلاً من بيعه، وتعزيز الخدمات من الكهرباء والاتصالات والنقل والمدرسة الرسمية وحماية الجامعة اللبنانية وإقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة على أساس النسبية.

وعليه يدعو الاتحاد الوطني إلى الإضراب العام غداً الثلاثاء والتظاهر أمام مجلس النواب، كما يدعو إلى المشاركة بالتحركات في جميع المناطق اللبنانية وفي كل الساحات.

جهة الإصدار: الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين FENASOL

المصدر: شبكة أخبار لبنان، 2019/11/11، شوهدي في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3f8l83s>

الوثيقة (15)

تجمع مهنيات ومهنيين يدعو لإضراب عام

يدعو تجمع مهنيات ومهنيين إلى

الاضراب العام يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني

الجاري من اجل منع مجلس النواب من إقرار
عفو عن الظالمين بحجة العفو عن مظلومين.

ونؤكد على مطالبنا بأولوية معالجة الأزمة
الاقتصادية-الاجتماعية التي تسببت بها
السلطة الحاكمة ، واستقلالية القضاء ،
وضرورة تشكيل حكومة انتقالية لا تتمثل
فيها أحزاب السلطة.

كما ندعو الى المشاركة في التظاهر في
محيط البرلمان، وفي المناطق اللبنانية كافة
قبل انعقاد الجلسة.

تجمع
مهنيات
ومهنيين

جهة الإصدار: تجمع مهنيات ومهنيين.

المصدر: صفحة التيار النقابي المستقل LUMI، فيسبوك، 2019/11/11، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2UzwVOx>

الوثيقة (16)

بيان المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية

الكتائب: ندعو المناصرين إلى الاستمرار في التحركات بزخم وفعالية وسلمية وعلى الرئيس وقف تجاهل مسببات الإنتفاضة والدعوة السريعة إلى استشارات

قرأنا في مضمون موقف رئيس الجمهورية في خلال الحوار الإعلامي، عودة سريعة بالأزمة إلى المربع الأول وكأن لا تطورات حصلت في خلال الأسابيع الماضية وإن عملية الإنكار وتجاهل مسببات الإنتفاضة الشعبية من شأنها أن تفضي إلى تفاقم الأزمة وتوسيع الهوة بين حكم لا يريد أن يسمع، وبين شعب قرر التحرر من كل القيود الطائفية والمناطقية والحزبية والسعي بمشروع بناء الدولة بمقومات نزيهة خالصة وخالية من موروثات الفساد والربائنية.

نحذّر من الإبقاء على حال المراوحة السياسية وندعو بإلحاح رئيس البلاد إلى استخدام صلاحياته الدستورية لإنقاذ الإستحقاقين السياسي والإقتصادي والمبادرة فوراً إلى تحديد موعد للإستشارات النيابية يعقّبها تكليف وتأييف في أقصر المهل حكومة إختصاص حيادية مصغرة ولاؤها الوحيد للبنان.

ندعو المناصرين إلى متابعة المشاركة في التحركات الإحتجاجية بزخم وفعالية وسلمية وحضارة، وصولاً إلى تحقيق حلم اللبنانيين ببناء دولة السيادة والدستور والحكم الصالح، على أنقاض ثقافة المحاصصة واقتسام السلطة والنفوذ والمنافع والمغانم.

نعبر عن عمق ألمنا لأن يدفع الحراك السلمي فاتورة دم جسدتها الشهيد الأول للثورة، ونعتبر دم الشهيد علاء أبو فخر هو دم عابر لكل ضمير. ونتقدم من عائلة الفقيد، من زوجته وأولاده الشهداء على الغدر به بأصدق التعازي وأحرها، وتضامنا، يدعو حزب الكتائب إلى قرع الأجراس ورفع الصلوات تزامناً مع مراسم الدفن غدا الساعة الواحدة بعد الظهر.



بيان المكتب السياسي - 13 تشرين الثاني 2019

جهة الإصدار: المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية.

المصدر: صفحة حزب الكتائب اللبنانية، فيسبوك، 2019/11/13، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/3nsIwvl>

الوثيقة (17)

بيان التيار النقابي المستقل موجهاً لجمعية المصارف

بيان موجه إلى جمعية المصارف: المصارف تتآمر على الشعب وتهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس تشكل المصارف رأس حربة نظام الفساد اللبناني المُعتمد منذ نحو ثلاثة عقود، وهي قامت بأكبر عملية نهب للمال العام، كونها تجني نحو 60% من مداخيلها من فوائد الدين العام التي تحققها من خلال إقراض الدولة اللبنانية أو عبر توظيف ودائع زبائنها لدى مصرف لبنان وبفوائد طائلة.

ما يعني أنها بسياسة الفوائد المرتفعة التي تنتفع منها تقتل الاقتصاد المُنتج وتقضي على أي فرص لتطويره، وأيضاً تستولي على قسم كبير من مداخيل العمّال وذوي الدخل المحدود والفقراء التي تدفع على شكل ضرائب تذهب لتمويل فوائد الدين العام، ولا بدّ من التذكير بأن 50% من الإيرادات العامة تذهب لدفع فوائد الدين العام، بدل أن تدفع هي الضرائب وفقاً لنظام ضريبي تصاعدي، يتماشى مع مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية التي ينصّ عليها الدستور.

من هنا، تتحمّل المصارف مسؤولية كبرى في الوصول إلى هذا الانفجار الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن انعدام المساواة وإفقار الناس وارتفاع المديونية العامة وانهيار القطاعات الإنتاجية التي تولّد فرص العمل للشباب، فتدفعهم إلى الهجرة.

أمّا الأفطع فهو استغلال المصارف لهذه الأزمة الخطيرة التي يتخبّط بها لبنان للتضييق على الناس، وخصوصاً العمّال وذوي الدخل المحدود وصغار المودعين، عبر الامتناع عن تلبية احتياجاتهم اليومية من الأموال، ولا سيما من العملة الصعبة، في حين تقوم بالمقابل بتحويل مبالغ كبيرة بملايين الدولارات لأصحاب المصارف وكبار المودعين إلى الخارج، بينما المطلوب هو منع تحويل الحسابات الكبيرة إلى الخارج للحفاظ على الاستقرار النقدي وتيسير أمور المواطنين وحماية صغار المودعين. ومن أخطر نتائج هذه الارتكابات هو عرقلة التحويلات للمستشفيات التي ستضرب عن العمل يوم الجمعة المقبل، مهدّدة بالتوقّف عن استقبال المرضى نظراً لعدم تمكّنها من توفير اللوازم الطبية من الخارج، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مستوردي الأدوية والنفط.

والسؤال الأهم هنا: أين ذهبت مليارات الهندسات المالية التي صمّمت لاستقطاب الدولارات من الخارج، وتعزيز احتياطي مصرف لبنان، وزيادة كميّة الدولارات في السوق كتدبير احترازي للحيلولة دون الوقوع بأزمة سيولة من الدولار، علماً أن هذه الهندسات كانت مكلفة جداً نظراً إلى الفوائد المرتفعة التي تكبدها مصرف لبنان ودفعت إلى المصارف التي حققت أرباحاً خيالية بمليارات الدولارات في مدة زمنية قصيرة جداً.

نريد استعادة الأموال التي حققتها المصارف من الفوائد الربوية، وهي ليست إلا إثراء غير مشروع، وذلك لتلبية الحاجات المعيشية والحيوية للشعب اللبناني من الغذاء والنفط والدواء والاستشفاء... لن نسمح بأن يحوّل كبار المودعين ثروتهم إلى الخارج بينما يموت المواطنون والفقراء على أبواب المستشفيات ويحرمون من الأدوية...

سننخذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح الناس الحيوية وتيسير أمورهم لا سيما صغار المودعين، إن كان من خلال اللجوء إلى القضاء والتأكد من حسن تطبيق قانون النقد والتسليف. أو لجهة الضغط بشكل مباشر وبشّى الوسائل القانونية والسلمية غير التقليدية على أصحاب المصارف وكبار الموظّفين فيها.

تعتبر الثورة هذه الارتكابات اعتداءً صارخاً على الأمن المعيشي والاقتصادي للمواطنين، وتهديداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وتطالب بعدم تحويل الحسابات الكبرى إلى الخارج ووضع حدود قصوى للتحويلات للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في البلد، وهو ما يشكّل الحل المنطقي والمطلوب، والبدل عن الإمعان في قهر العمّال وذوي الدخل المحدود وصغار المودعين، نتيجة

الامتناع عن توفير الكمّيات الكافية من الدولارات التي تمكّنهم من تسيير شؤونهم وأعمالهم ودفع أقساط أولادهم الذين يتابعون دراساتهم الجامعية في لبنان أو الخارج... مع التشديد على توفير الكمّيات الكافية من الدولارات بالسعر الرسمي لتوفير السلع الاستراتيجية وفي مقدّمها اللوازم الطبية للمستشفيات والأدوية والقمح. ومن الواضح أن الإضراب المفتوح الذي أعلنه اتحاد نقابات موظفي عمّال المصارف، ما هو إلا تحت ضغط أصحاب المصارف اللذين يمارسون المزيد من القهر بحق الناس لتحميلهم أعباء أزمة خطيرة، هم (أي أصحاب المصارف) في صدارة المسؤولين عنها.

لقد حان الوقت لكي تعيدوا للشعب والدولة بعضاً من الأموال المنهوبة والثروات غير المشروعة التي حققت على مدى ثلاثة عقود من الزمن، وأن تساهموا ببناء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بعد أن هدمتوه.

اللجنة الشعبية للرقابة على المصارف

#لبنان_ينتفض

#الشعب_ينتفض

#إنتفاضة_17_أكتوبر

جهة الإصدار: التيار النقابي المستقل LUML.

المصدر: صفحة التيار النقابي المستقل LUML، فيسبوك، 2019/11/14، شوهد في 2020/8/18، في: <https://bit.ly/2UuCF5Z>